

مختصر
"كشف النقاب عن
شريعة الغاب"

الدستور الأردني

للشيخ
أبي محمد المقدسي

منبر التوحيد والجهاد

* * *

<http://www.tawhed.ws>
<http://www.almaqdese.net>
<http://www.alsunnah.info>
<http://www.abu-qatada.com>
<http://www.mtj.tw>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل ((أفحکم الجاهلية
يبنون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون))
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين . الذي قال
الله فيه : ((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا
مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) يقول الحافظ أبو
الفداء ابن كثير في تفسيره لآية المائدة المذكورة : ((ينكر
الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل
على كل خير الناهي عن كل شر ، وعدل إلى ما سواه من
الآراء والأهواء والأصطلاحات التي وضعها الرجال بلا
مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به
من الضلالات والجهالات مما يضعون بأرائهم وأهوائهم
وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن
ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم الياسق ، وهو عبارة عن
كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسوها من شرائع شتى من
اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها ، وفيها كثير
من الأحكام أخذها من مجرد نظرة وهواه ، فصارت في
بنية شرعاً متبعاً يقدمونها على كتاب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب
قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في
قليل أو كثير)) أهـ، كلام الحافظ ابن كثير .

وبعد...

فذاك ياسق التتار قد طواه الدهر هو وأربابه وواضعيه
ورمى بهم في مزبلة التاريخ ... فلا يذكرون إلا بأحط ذكر
وأخسه ... بينما خلد ذكر من قاموا بوجههم وأنكروا
ياسقهم ودعوا الناس إلى البراءة منهم كشيخ الإسلام ابن
تيمية وتلاميذه ابن القيم وابن كثير والبرزالي والمزي
والذهبي وغيرهم فصار ذكرهم أعطر ذكر وأطيبه

وما أشبه الليلة بالبارحة فما هو ياسق طغاة العصر ..
الدستور⁽¹⁾

(1) المعلوم عند فقهاء القانون أن الدستور هو كما يسمونه (أبو
القوانين) أي الخطوط العريضة التي تقوم عليها سياسات الدولة
ووفقاً لها تقوم تشريعاتها المختلفة أما الأمثلة التي سوف تأتي من
(الياسق) من عقوبات مختلفة فهي كالقوانين المختلفة الأخرى ...
(قانون العقوبات "الجزاء") أو (القانون التجاري) أو (القانون

ومصادره نفس مصادر ياسق التتار ... شرائع وقوانين
النصارى واليهود والهوى والاستحسان والعرف الفاسد ..
وبعض ما يتخيرون من الشريعة الإسلامية ...، وقد نقل
الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ص(118-119)
ج(13) عن سيرة سلطان التتار (جنكيز خان) التي جمعها
الوزير علاء الدين الجويني نتفاً من مواد دستور التتار هذا؛
الياسا⁽¹⁾ فذكر فيه ...

" إن من زنا قتل محصناً كان أو غير محصناً ومن لاط
قتل ومن تعمد الكذب قتل ومن سحر قتل ومن تجسس
قتل .

إلى آخر ذلك وتأمل أن في ذلك ما يوافق الشرع
وفيه ما ليس فيه، تماماً كياسق طغاة العصر، ثم قال
الحافظ ابن كثير: (وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله
المنزلة على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فمن
ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله صلى
الله عليه وسلم خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع
المنسوخة كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدمها عليه
؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين قال تعالى
**((أفجكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله
حكماً لقوم يوقنون))** وقال تعالى **((فلا وربك لا
يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا
يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا
تسليماً))** أه .

وها هو الزمان يستدير ويتجدد ... فللدستور رجال
وأنصار وحراس وشرطة ومخابرات ومشرعون كما كان
لياسق التتار ... وله أعداء من أهل التوحيد الخالص
يتبرؤون منه ويدعون الناس إلى الكفر به .. ويُعزُّون
أباطيله ويكشفون زيوفه .. يقتفون بذلك هدي النبي صلى
الله عليه وسلم مع أوثان وآلهة قومه الباطلة ... ويتبعون
أثار أولئك الأعلام الذين وقفوا في وجه طغاة التتار
وياسقهم ، ولكل زمان دولة ورجال ... ولكل قوم ورثة
وميراث ...

(المدني) ... الخ .
⁽¹⁾ سماه ابن كثير وغيره في مواضع بالياسق وهنا الياسا وجاء في
هامش البداية والنهاية أن العرب حرقته بعد ذلك إلى كلمة
(سياسة) .

فكما أن للرسول وأنصارهم وأتباعهم ورثة يسلكون
سبيلهم ويتحملون ميراثهم في محاربة الشرك وأهله في
كل زمان.

فكذلك للتار وباسقهم وأنصارهم ورثة، وللمنافقين
والمرجفين ورثة، وللمخذلين والملبسين ورثة، يتجددون
في كل عصر... حكمة من الله بالغة ليميز الخبيث من
الطيب وليطهر حزيه من حربه حق الطهور، وليصطفي
من أهل كل زمان أهل جنته وصفوته من خلفه جعلنا الله
وأيامكم منهم.

وهذه أمثلة متفرقة مما حواه "الباسق الأردني"
الدستور من الكفر البواح و الشرك الصراح... أحببت أن
أجمعها في هذه الورقات... مع تعليق سريع على بعضه...
لأسهل معرفتها وتداولها بين إخواننا الموحدين وذلك من
أجل توضيح باطل هذه القوانين الوضعية، وليسهل على
دعاة التوحيد حصد شبهات المجادلين عن هذا الباطل
العظيم، وقمع باطل المسوِّغين لحراسة وحماية ونصرة
وتحكيم مثل هذا الإفك المبين.

وما الدستور الأردني إلا مثال من أمثلة الدساتير
الكفرية الأخرى المعمول بها في بلاد المسلمين التي
تسلط عليها طغاة الكفر في هذا الزمان، إذ جميع تلك
الدساتير متشابهة في الكفر، بعضها ماخوذ من بعض،
اللهم إلا فوارق قليلة بأرقام المواد، من تأخير أو تقديم أو
تلاعب في الصياغة لتناسب واقع الدولة جمهورياً كان أو
ملكياً... إذ مصادر تشريعاتها التي اعتمد عليها أربابهم
المشرعين يوم وضعوها واحدة...

وقد كنت كتبت وأنا في الكويت كتابي "كشف النقاب
عن شريعة الغاب" أو "تنبيه البرية إلى وجوب الكفر
بالدستور والبراءة من القوانين الوضعية"⁽²⁾ وفصلت فيه
كفر هذه الدساتير وقوانينها الوضعية وبينت أمثلة كثيرة

⁽²⁾ وقد كان المحقق الجلاد علي أمين يرجأني قد سألتني في دائرة
المخابرات العامة عن الكتاب المذكور أنفاً "كشف النقاب"
فقلت: "هذا يتكلم عن الدستور الكويتي أما دستوركم فقد
اعتقلتموني ولم تنهيا لي فرصة للكتابة فيه وبأتي دوره إن شاء الله
وها أنا أوفي بوعدني له فأخرجه بهذه الصورة المختصرة من سجن
السواقة لأسهل انتشاره وليعلم عدو الله وأسياده يقينا، أنهم لن
يستطيعوا بالقيود والجلاد والسجون أن يطفئوا نور الله أو يوقفوا
دعوته العظيمة ((والله متم نوره ولو كره المشركون))
لم أدر عملاً لربي صالحاً لكن بإسخطي لكم رضواني

من باطلها وإفكها الواضح المستبين، وكيف أنها تعمل على هدم وإبطال القواعد الرئيسة والضروريات الأساسية التي أنزلت من أجلها شريعة الله ... فليراجعها من شاء زيادة في التفصيل

ولأنني يومها كنت في الكويت فناسب أن أمثل في دستور الكويت وقوانينها الوضعية .. واليوم وأنا في الأردن أجببت أن أبين سفاهة دستورها الوضعي في هذه العجالة لأنه كما يقول بعض أهل العلم " لا يظهر المرء دينه حق الظهور إلا بمخالفة قومه الذي هو بين ظهرانيهم بكفرهم وإعلانه براءته من باطلهم وبدعتهم " فإن كان بين قوم نواصب فلا يكمل له إظهار الدين إلا بإظهار حب آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم الموحدين ، وإن كان بين جهمية أو معتزلية ونحوهم فلا يكمل له إظهار دينه إلا بإظهار الحق بالاسماء والصفات والعقائد وهكذا ... فلا يحل أن نكون في الأردن وندافع عن المنكرات جزر الواق واق ودستورها ... ونسكت عن الباطل والمنكر الذي نحن بين ظهرائه ...

ولكل زمان فتنته وطامته .. التي لا يد من التركيز عليها والتصدي لها والتحذير منها وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر الصحيح المروي عن بعض عشرة صحابيا أنه " لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمة على أمر الله على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " فنسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم وإن يثبتنا على الحق المبين هداة مهتدين ندعو ونهدي بأمره ويرزقنا الصبر واليقين وحسن الختام .. ((**إنه نعم المولى ونعم النصير**))

المادة ((8)) من الدستور الأردني : "لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون".

١- تعلم أخي الموحد أن المشرّع الذي يحدد الجواز أو الحرمة أو الوجوب ونحوها من الأحكام الشرعية - عندنا نحن المسلمين - هو الله الواحد الأحد، ومن أشرك معه غيره في ذلك فقد اتخذ ذلك الغير رباً وإلهاً أشركه في العبادة مع الله .. قال تعالى **((اتخذوا أhabارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ...))**. وهؤلاء لم يسجدوا للأحابار والرهبان ولا ركعوا لهم أو صلوا ولكن أحل لهم علماءهم وحرّموا وجوزوا وأوجبوا من غير دليل من الشرع فأطاعوهم على ذلك ، فتلك عبادتهم إياهم ... أنظر في ذلك التفاسير ، وكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله باب "من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أرباباً من دون الله".

□- أما عند عبید ياسق العصر " الدستور الأردني " فإن المشرع الذي يحدد الجائر من المحظور عندهم هم أربابهم المتفرقون الذين شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله كما سيأتي ... ولذلك فقد وردت في كثير من نصوص دستورهم وقوانينهم ألفاظ الحظر والجواز والإباحة والبطلان والصحة ... وغير ذلك من أحكام التكليف والوضع التي ترد في شرع الله .. مضاهاة منهم لدين الله وهذا النص مثال صريح على ذلك .

فهو نص عام غير مخصص على أنه لا يجوز أن يعاقب شخص بأي عقوبة كانت شرعية أو غير شرعية إلا وفق ما شرعه طواغيتهم وأربابهم المتفرقون في قوانينهم الوضعية ..

وفي هذا النص إلغاء تام للعقوبات التي شرعها جبار السموات والأرضين في كتابه الكريم ، لأن النكرة في سياق النهي والنفي من صيغ العموم ، فلا يجوز طبقاً لهذه المادة عندهم أن يعاقب أي أحد بأي عقوبة كانت من كان شارعها إلا ما شرعه أربابهم المتفرقون واختراعوه من نخالات ونحاتات وزبالات أفكارهم من عقوبات قوانينهم .

((ءالله خير أم ما يشركون))

ومرادهم أصلاً من هذا النص هو إثبات عدالتهم .. إذ
قمة العدالة عند هؤلاء المشركين أن يُطبقوا قوانينهم
الكفرية ولا يَخرجوا عن نصوصها .

أما العدالة عندنا نحن الموحدين فليست إلا في
تطبيق شرع الله الواحد القهار ، فكل شرع سواه ظلم
وباطل وضلال .

قال تعالى : ((فذالكم الله ربكم الحق فماذا بعد
الحق إلا الضلال فأتى تصرفون))

- ومثلها المادة (10) " للمساكن حرمة فلا
يجوز دخولها إلا في

الأحوال المبينة في القانون "

- وكذلك المادة (12) " لا تصدر أموال منقولة
أو غير منقولة إلا

بمقتضى القانون "

فتأمل كيف أن شرعهم ودينهم هو القانون ، وليس
الإسلام والقران، فالله عز وجل حدد حرمة المساكن
والاستئذان ومن يدخلها وكيف ... كما حدد حرمة الأموال
ومن المعصوم ماله ودمه من غير المعصوم وما يحل منه
وما لا يحل

أما عند عبيد الياسق الوضعي فلا يحدد ذلك إلا
قانونهم الكافر ... فهم وبحراسة وحماية نصوص قوانينهم
ينتهبون حرمة ما يشاءون من مساكن ويستحلون بذلك
دخولها من غير إذن أهلها ما دام القانون قد أذن بذلك ...
ويستحلون أموال الناس ويأكلونها بالباطل عن طريق
الضرائب والمكوس والغرامات والمخالفات المختلفة التي
شرعها وسوغها وأذن بها قانونهم الكافر...

الله جل ذكره يقول ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُمُ
بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)) .

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ((كل المسلم على
المسلم حرام دمه وماله وعرضه)) .

ولذلك حرمت الشريعة كثيراً من المعاملات الربوية والبيوع الفاسدة ونحوها كما حرمت المكوس حفاظاً على أموال الناس وجعلت ذلك من الضرورات والمصالح الرئيسية التي جاءت بها الشريعة لحفظها ، فالله وحده الذي يبيح من ذلك ما يشاء ويعصم ما يشاء وهؤلاء المشركون يبيحون بقوانينهم هذه ما بدا لهم من أموال الناس ويأذنون بما نصت عليه قوانينهم ويرون ذلك قمة في العدالة ...

((وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ))
((قُلْ ءَإِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ))

وعلى منوال هذه المواد جرت سائر نصوص دستورهم فانت تراهم في كل مادة يقولون هكذا

مادة ((15)) فرع ((2)) الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون

فرع ((3)) لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازاتها إلا وفق أحكام القانون .

مادة ((16)) فرع ((2)) للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظام لا تخالف أحكام الدستور⁽⁴⁾ .

مادة ((18)) تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا في الأحوال المعينة في القانون

المادة ((103)) فرع ((1)) تمارس المحاكم النظامية اختصاصاتها في القضاء الحقوقي والجزائي وفق أحكام القانون النافذة المفعول بها في المملكة على أنه في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب أو في الأمور الحقوقية والتجارية التي قضت العادة في العرف

⁽⁴⁾ ومن هذه المادة تعرف حال الجمعيات والأحزاب المرخصة رسمياً، وقولهم ((على أن تكون غاياتها مشروعة)) يقصدون مرضياً عنها في شريعتهم الكافرة، ولذلك قالوا (وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور) .

الدولي بتطبيق قانون بلاد أخرى بشأنها ينفذ ذلك القانون
بالكيفية التي ينص عليها القانون ...

فرع ((2)) مسائل الأحوال الشخصية
هي المسائل التي **يعنيها القانون** وتدخل بموجبه في
اختصاص المحاكم الشرعية وحدها عندما يكون الفرقاء
مسلمين .

المادة ((18)) لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضرائب
والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون .

فحدود الله المطهرة لا يقفون عندها ولا يعتبرونها ولا
يرفعون بها رأساً . لكن حدود القانون .. ووفقاً لنصوص
القانون ... وفي الأحوال المعينة في القانون والأحوال
المبينة في القانون ... وبالكيفية التي ينص عليها القانون
... فدينهم الذي يدينون به ويحدد لهم أمور حياتهم هو هذا
القانون ...

وعلى احترامه يقسمون وفيه يوالون ومن أجله
يقاتلون ويعاقبون ويحبسون وله يحرسون ولأربابه
ينصرون فاي كفر أعظم من هذا ...؟

وإن لم يكن هذا كفراً بواحاً !! فما هو الكفر البواح
إذن وكيف يكون !!؟؟

المادة ((6)) الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز
بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو
اللغة أو الدين.

فتأمل أولاً مساواتهم للدين بمسألة العرق واللغة .

ثم أنظر إلى مساواتهم للناس في الحقوق والواجبات
مطلقاً دون أن يضعوا أي اعتبار للدين ... الله جل ذكره
يقول: **مَنْكُرًا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْلَافِهِمْ : ((أَمْ
تَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ
فِي الْأَرْضِ أَمْ تَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفَجَّارِ))**

وهذا نص عام ينكر الله تعالى فيه مساواة المشركين
بالمسلمين في الحقوق والواجبات في الدنيا والجزاء في
الآخرة .

وهؤلاء المشركون يقولون : بل هم سواء ولا تمييز بين المسلم والكافر والمرتد والنصراني واليهودي والبودي والهندوسي والسيكي ، فجميعهم سواء في الحقوق والواجبات ...

الله عز وجل يقول منكراً عليهم : **((أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ))** ثم يسألهم سبحانه **((أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ))** أي الكم كتاب غير كتابي الذي أنزلت ، فيه تقررون وتشرعون فتساوون بين المسلم وغيره ..؟ ويجيب عبيد الياسق الأردني : نعم ، عندنا دستورنا كتابنا الذي نقدر ونعظم وقد شرعنا فيه ذلك .. **((إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ))**

فهو تشريع الهوى وتخير مجض تابع للمصالح والشهوات ، إلى قوله تعالى **((أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ ؟ فَمَا تَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ !!))**

نعم ، قد اتخذتم في الدنيا شركاء لله يشرعون لكم هذا وتخيرون من القوانين ما تشتهون وتهوون .. **((يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمُ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ))**

الله تعالى يقول **((لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ))** ولذلك أنزل في كتابه أحكاماً في أبواب كثيرة من الدين تفرق في الحقوق والواجبات بين المسلم وغيره ... من الكفار والمرتدين ... وهؤلاء يقولون : بل يستوون !!

((أَفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ))

والتمييز في الحقوق والواجبات بين الكافر والمسلم من إكرام الله لعباده الموحدين فله العزة ولسوله وللمؤمنين .

فيأبى الله أن يساوي بين عباده الموحدين وعباد الصليب أو عباد الأوثان ، وبين أنصار دين الله وأنصار دين الطاغوت ... كما لم يساو بين أبي جهل وبين أبي بكر و بلال وعمار .. لا في مالهم الأخرى ، ولا في حقوقهم وواجباتهم في الدنيا .. لكن عبيد الياسق لاردني ... يريدون

أن يساوا بين من لم يساوا الله بينهم ... وكل من يقرأ في
الفقه الإسلامي يعرف على سبيل المثال أنه ((لا يقتل
مسلم بكافر))، ((ولا يرث الكافر المسلم))، ((وأنه ليس
للكافر على المسلم ولاية))، ((ولا يحل زواج الكافر من
مسلمة)) ونحو ذلك مما هو معلوم معروف من دين
المسلمين ، وتفصيله يجدها من يشاء في مظانها من كتب
الفقه المختلفة ...

المادة ((14)) تحمي الدولة حرية القيام بشعائر
الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم
تكن مخلة بالنظام العام ومنافية للأداب

وهذا أيضاً نص مطلق لم يقيد ((بدين الإسلام)) ولا
حتى بالديانات الثلاث ، بل يدخل في إطلاقه كل ملة ودين ..
من مجوسية أو هندوسية أو بوذية أو بهائية .. فالدولة
طبقاً لهذه المادة تحمي شعائر وعقائد الكفر كلها ولم
يضعوا إلا قيداً وشرطاً واحد هو ما لم تكن مخلة بالنظام
العام أو منافية للأداب .. أما منافاتها للتوحيد والإسلام
فغير معتبر عندهم وكيف يكون معتبراً وهم أعظم معول
في هدم التوحيد والدين ... وفي عموم هذه المادة تدخل
عقائد المرتدين وحرية الردة عن الدين ... فلعنة الله على
الظالمين ... ومثلها ...

المادة ((15)) تكفل الدولة حرية الرأي ولكل
أردني أن يعبر بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير
وسائر الوسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود
القانون.

ففي هذه المادة فتح باب الردة والكفر على مصراعيه
إذ لكل أحد أن يقول ما يشاء في دين الله أو غيره بأي
وسيلة من وسائل التعبير - وليس عندهم قيد أو شرط أو
حد من دين الله ، وإنما الشرط أن لا يتعدى حدود القانون
... وليس حدود الله ...

وحدود القانون تحمي بالطبع قوانين وطواغيت الكفر
، من أن تنالها حرية التعبير المزعومة .. أما دين الله فلكل
مرتدٍ ومفتري أن يخوض فيه ويطعن ويستهزئ كيف يشاء ،
وليس من حد أو قيد أو عقوبة لذلك في دين عبيد الياسق
... وإن كان هناك عقوبة فهي ساقطة تافهة تشجع على
الكفر والردة ... مع أن الله قد جعل حد الردة ضربة
بالسيف .. ((القتل)).

والأمثلة على ذلك من محاكمهم أعظم من أن تحصر
في هذه الورقات ...

١٨- فإن الساب لقانونهم أو طواغيتهم يحاكم بالمحاكم
العسكرية وقد تصل عقوبته إلى 3 سنوات إن لم يلق له
(تنظيم يعمل على قلب نظام الحكم الكافر)) وبالتالي قد
تصل العقوبة إلى الإعدام ... ومع أن النبي صلى الله عليه
وسلم يقول : ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
النفس بالنفس والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق
للجماعة)) .

- أم سَاب الرب أو الدين أو الطاعن المستهزئ في
دين الله فإنه يحاكم في محاكم مدنية ساقطة وإن عوقب
فلا تتجاوز عقوبته أشهر معدودات إن لم يكن أسابع ...

أفٍ لكم ولشركم أفٍ لكم أفٍ لكم حتى يكلّ
لساني

المادة ((24)) فرع ((1)) الأمة مصدر السلطات .

فرع ((2)) تمارس الأمة سلطاتها على
الوجه المبين في هذا

الدستور.

فهذه المادة الكفرية قد حددت مصدر السلطات
الثلاث وعلى ماذا تقوم وتسير وإلى ماذا تحتكم .. عند
هؤلاء المشركين

١٠- فالسلطات هي التنفيذية والقضائية والتشريعية .
١١- وقد حددت هذه المادة أن الأمة مصدر هذه
السلطات جميعها ... ومن ذلك التشريعية فمصدرها أيضاً
الأمة .

١٢- كما بينت أن هذه السلطات جميعاً تتحاكم وتقوم
على مواد الدستور الكفري ولا تخرج عنها أبداً ... كما في
الفرع (2) منها.

١٣- ولذلك نصت المادة ((26)) بوضوح على أنه
"تتأط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه
وفق أحكام هذا الدستور"

فكل وزير لا يخرج بوزارته عن نهج ومواد وأحكام هذا الدستور الكفرية ...

ولذلك نصت المادة ((43)) "على رئيس الوزراء والوزراء قبل مباشرتهم أعمالهم أن يقسموا أمام الملك اليمين التالي : ((أقسم بالله العظيم (3) أن أكون مخلصاً للملك وأن أحافظ على الدستور))"

- فهل يحل بعد ذلك أن يشارك بهذه السلطة مسلم شم رائحة التوحيد...؟؟
- وهل يجوز لمسلم قدر الله حق قدره ، وعرف لأنبيائه قدرهم أن يقايس ولاية يوسف عليه السلام على خزائن أرض مصر بالمشاركة بهذه السلطة وبهذه الكيفية وتلك الشروط ... فينشق كما ينشق غراب السوء قائلاً : (أحلوا لنا ما أحل الله ليوسف) !!

وهل أحل الله ليوسف التحاكم لشرائع الكفر والسير وفق نصوص ياسق الكفر ... والقسم على الولاء والإخلاص للطاغوت والمحافظة على الدستور الكفري؟؟!! لا والله فقد نزهه سبحانه عن الفاحشية فقال ((كَذَلِكَ لِنَصِّرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ)) ثم يأتي هؤلاء ليلصقوا به أعظم فاحشة وأكبر منكر وأخطر معصية ألا وهي الشرك بالله والتحاكم إلى الطاغوت واحترام شرائع الكفر بمقاييسه حاله عليه السلام بأحوال هذه الوزارات الكفرية . وهو القائل في استضعافه وفي غياهب السجون ((إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ * وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ * بِصَاحِبِي السِّجْنِ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خِبرَ أَمِ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ * مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ *))

(3) تأمل سفاهة القوم وانتكاس عقولهم ، يقسم بالله العظيم أن يخلص لأعداء دين الله ويقسم بالله العظيم أن يشرك بالله العظيم ويقسم بالله العظيم أن يكفر بالله العظيم ويحافظ على تشريع الطاغوت فسحقاً سحقاً

أفيصدع بذلك وهو في الاستضعاف..؟! ثم يداهن
ويأخذ بالتقية وهو في التمكين..؟

لا والله ، ولا يصف إلكريم ابن الكريم ابن الكريم
بالحكم بغير ما أنزل الله أو يقايس ولايته بهذه الوزارات
الكفرية إلا أمرئ قد برئ من ملة الإسلام وبرئ الإسلام
منه .

فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن مجلس الوزراء له -
عندهم- حق التشريع فتناط به السلطة التشريعية في
بعض الظروف كما نصت على ذلك **المادة ((94)) فرع**
((1)) "عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل
يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين
مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا
تحتمل التأخير ... ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب
أن لا تخالف أحكام هذا الدستور قوة القانون على أن
تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده ، وللمجلس
أن يقرها أو يعدلها ... أو يرفضها"

ومن هذا تعرف أن السلطة التنفيذية عندهم تمارس
التشريع وهو حق لها في بعض الظروف كمجلس الأمة ...
وبالتالي فقياس هذه الوزارة على ولاية يوسف هو من
أفسد أنواع القياس⁽⁴⁾

والمادة ((27)) السلطة القضائية تتولاها المحاكم
على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق
القانون باسم الملك.

فتأمل ((الإطلاق)) في هذه المادة في قولهم
((المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها فإنه يدخل في
ذلك جميع أنواع المحاكم ...

ومن ذلك تلك المحاكم التي يضحكون بها على ضعاف
العقول ... ويسمونها ((بالمحاكم الشرعية)) ويزعمون
أنهم يطبقون فيها قوانين خاصة بالمحاكم الشرعية
ويزعمون أنها مأخوذة من الشرع الحنيف كما في **المادة**

⁽⁴⁾ وما أشبهه بقياس الضراط الذي نعته ابن حزم في رده على
بعض المذاهب التي تقيس الخروج من الصلاة بالضراط ، على
السلام
((ويرى الخروج من الصلاة بضرطه .. أين الضراط من السلام
عليكم))

((106)) وقد حددها في **المادة ((105))** بالمسائل التي أطلقوا عليه اسم الأحوال الشخصية ونحوها... وهي أمور حول الزواج والطلاق والديات ، فانهم قد نصوا هنا في **المادة ((27))** وبكل صراحة ووضوح أن جميع أحكام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (أي شرعية أو غير شرعية) تصدر وفقاً للقانون وباسم الملك ، لا وفقاً للشرع وباسم الله وهذا هو الشاهد في منهج حياتهم كلها والواقع أكبر شاهد على ذلك ...

فالدستور مهيمن على جميع المحاكم والقوانين وهو لم يفرق بين الحقوق والواجبات بين أحد بسبب الدين ..

١- ففي مجال الإرث على سبيل المثال ... ليس هناك من نص يفرق بين الكافر أو المرتد أو المشرك وبين شقيقة المسلم الموحد ... ولذلك يأخذ المشرك أو سب الرب والدين أو غيره من الكفار من الميراث كنصيب المسلم مثلاً بمثل دون أي تفریق ...

- فهل هذا حكم الله أم حكم الدستور؟؟

١- وفي مجال الزواج والطلاق ... يزعمون أيضاً تحكيم شرع الله في محاكمهم المسماة بالشرعية ... فهل للكفر والردة والزندقة أثر في أحكام الطلاق والزواج؟! أم أن ذلك يدخل تحت حرية التعبير التي تكفل الدستور بحمايتها كما تقدم ...

١- وفي مجال الحضانه ... هل لكفر الأم أو ردتها أثر في حقها في حضن الطفل أم أن ذلك أمر لا تتدخل فيه المحاكم الشرعية لأن أحكامها لا تصدر إلا وفق القانون والقانون لم يضع عقوبة للردة، وجعل الناس سواسية لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الاختلاف في الدين كما تقدم ... وهكذا

- على كل حال فقد نصت **المادة ((107))** **بفرعها ((2))** أن مسائل الأحوال الشخصية هي المسائل التي يعينها القانون.

ثم تأمل قولهم في هذه المادة وغيرها "وتصدر جميع الأحكام وفق القانون" فما هو هذا القانون يا ترى ..؟

فقد شرع هؤلاء المشركون قوانين مختلفة تندرج تحت الخطوط العريضة التي حددها الدستور الكفري هذا... وهي كثيرة وفي جميع مناحي الحياة ... استبدلوها بحدود الله المرفوعة المطهرة ... كقانون الجزاء أو العقوبات ... وقوانين أمن الدولة والقانون التجاري ، والقانون المدني ، وقانون الإجراءات والمحاكمات وغيرها ...

وقد فصلنا القول فيها وبيننا سفاهتها ومصادمتها للأصول والمصالح الرئيسية التي جاء دين الله ليحفظها ، وكيف تعمل هذه القوانين على هدمها ليل نهار ، في كتابنا ((كشف النقاب عن شرعية الغاب))، الذي تقدمت الإشارة إليه.

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد .. من قانون العقوبات الأردني ومن أراد المزيد فليراجع الكتاب المذكور أعلاه ...

المادة ((284)) من قانون العقوبات الأردني تنص على: **لا يجوز** ملاحقة فعل الزنى إلا بشكوى الزوج ما دامت الزوجية قائمة بينهما أو شكوى وليها إذا لم يكن لها زوج ولا يجوز ملاحقة الزوج بفعل الزنى... إلا بناء على شكوى زوجته وتسقط الدعوى والعقوبة بالإسقاط.

فهذه المادة تفتح أبواب الدياثة والدعارة والزنى على مصراعها فهي تجعل عقوبة الزنى حق للزوج أو الزوجة أو لوليها وليس حقاً لله تعالى وبالتالي للزوج إن رضي باستمرار الحياة الزوجية أن يمنع إقامة الدعوى ابتداءً أو يسقط الحكم ويلغيه بتنازل إذا ما صدر بعد رفع الدعوى .. مع أن عقوبته في هذا الباب أصلاً ساقطة تافهة ليست هي حدود الله المطهرة ، وفي هذا فتح لأبواب الدعارة والزنى..

فبإمكان أي فاجر أن يأتي بأربع عاهرات ويستخرج لهن عقود زواج ثم يفتح لهن بيت دعارة وفساد ... فإن روجع أو حوسب ... أقول ((إن روجع)) فهذه المادة تحميه .. وقد حصل ذلك فعلاً ولم يعاقب ذلك الديوث ((الزوج)) أو يحاسب بل رفع دعوى على الذين داهموا بيته وفتشوه وضبطوا زوجاته المومسات متلبسات بالزنى ...

فانظر إلى قوانينهم هذه ، قوانين العهر والدياثة والفجور ... التي استبدلوها بحدود الله المرفوعة المطهرة

.. وسحقاً لمن كان جينكيز خان الكافر غير منه على
أعراض أمته ، فقد نص في ياسقه (أن الزاني المحصن
يقتل) كما تقدم النقل عنه .

فسحقاً لكم و لشرعكم سحقاً لكم سحقاً لكم
حتى يكل لساني .

المادة ((25)) تناط السلطة التشريعية بمجلس
الامة والملك ويتالف مجلس الامة من مجلس الاعيان
والنواب .

وهذه المادة تحدد الأرباب المشرعين الرئيسيين⁽⁵⁾
عند هؤلاء المشركين فقد اناطت سلطة التشريع المطلقة
بالملك ومجلس الامة ، مع إن الله تعالى يقول **((ولا
يشرك في حكمه أحداً))** بصيغة النهي ويقول
((أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار)) ؟
ويقول عز وجل منكرأ عليهم **((أم لهم شركاء شرعوا
لهم من الدين ما لم يأذن به الله))** ويجب عيب
الدستور الأردني : نعم لنا شركاء تناط بهم السلطة
التشريعية مطلقاً هم الملك ومجلس الامة . **((أف لكم
ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون))** ؟

ومعلوم من دين المسلمين أن المشرع الواحد الأحد
الذي لا يجوز أن يشارك في التشريع ، هو الله الواحد
القهار ... وقد شرع لنا سبحانه وتعالى من الدين ما يحفظ
به ضروريات حياتنا من دين ونفس ومال وعقل وعرض
ونسب ... فهو أعلم بمصالحنا **((ألا يعلم من خلق وهو
اللطيف الخبير))** ؟ فأعرض هؤلاء المشركون عن
شرع المطهر المعصوم من الزلل أو الخلل وتخبروا أرباباً
متفرقين والهة مختلفين اناطوا بهم السلطة التشريعية
فشرعوا لهم من الدين مال لم يأذن به الله وهؤلاء
المشرعون هم الملك ومجلس الامة كما نصت على ذلك
هذه المادة .

أما الملك فقد نصت **المادة ((31))** أن الملك
يصدق على القوانين ويصدرها .

⁽⁵⁾ وإنما قلنا الرئيسيين لأن عندهم مشرعين آخرين غير هؤلاء كما
تقدم ، فقد علمت أن لمجلس الوزراء أن يشرع قوانين مؤقتة في
أحوال معينة .

والمادة ((29)) يقسم الملك أثر تبوئه العرش أمام مجلس الأمة الذي يلتئم برئاسة رئيس مجلس الأعيان أن يحافظ على الدستور ...

والمادة ((30)) الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية.

والمادة ((34)) فرع ((2)) الملك يدعوا مجلس الأمة إلى الاجتماع ويفتحة ويؤجله ويفضه وفق أحكام الدستور.

فرع ((3)) "للملك أن يحل مجلس النواب"

فإذا عرفت هذا علمت أنه لا يحل بحال من الأحوال قياس هؤلاء الملوك أو الرؤساء أو الحكام المشرعين على القضاة والحكام في أزمنة الخلافة والحكم الإسلامي الذين يتناقل العلماء فيهم التفصيل المشهور .

(إذا لم يحكم الحاكم أو القاضي في قضية بحكم الله جاحداً لحكم الله فهو كافر كفراً كبيراً، وإذا لم يجحد وترك حكم الله لرشوة أو شهوة في القضية فهو ظالم فقط...)

لأن هذا :

أولاً : إنما يقال في ترك بعض الحكم بما أنزل الله أحياناً وليس في التحاكم إلى الطاعوت أو التشريع مع الله .

وقد علمت كما في هذه المواد وسيأتي غيرها أنهم أناطوا التشريع بانفسهم وشركائهم فهم ليسوا قضاة أو حكاماً في ظل حكم إسلامي أصل حكمهم بما أنزل الله ، فجاروا وتركوا حكم الله في قضايا ... بل هم طواغيت وأرباب متفرقون يُعبدون من دون الله فيشركون مع الله ما لم يأذن به سبحانه ...

ثانياً : فهذا إنما يقال في جزء العمل لا في جنس العمل، وفرق شاسع كبير بين من كان أصل عمله وحقيقته وجنسه الحكم بغير ما أنزل الله ، أي الحكم بالشرائع الوضعية من قبل الخلق ، فهذا كافر بالإجماع كما نقل ابن كثير فيما تقدم .. وبين من كان أصل عمله وجنسه الحكم

بما أنزل الله لكن جار وعدل عن الحكم في بعض القضايا
لأمور رشوة أو شهوة.

ثالثاً: لأن هناك فرقاً بين ترك الحكم بما أنزل الله كجزء عمل لشهوة أو رشوة ، وبين التحاكم إلى الطواغيت سواء كانوا كهانا أو حكاما مشرعين أو قوانين وضعية أو بشرائع كفرية ، فالترك قد يكون معصية لأن الحكم بما أنزل الله أمر ، وهو يدخل في عموم قوله تعالى **((اعبدوا الله))** والأوامر الأصل فيها الاستسلام والقبول في العموم ، ويأتي المرء منها ما استطاع كما في الحديث " إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم " أما النواهي فقد قال صلى الله عليه وسلم : " وما نهيتكم عنه فانتهوا " والتحاكم إلى الطاغوت واتخاذ أرباب مشرعين مع الله أو اتباع دين وشرع غير دين الله ، هذا كله يدخل تحت النهي وهو **((واجتنبوا الطاغوت))** ولذلك فالبون بين هؤلاء الطواغيت وذلك التفصيل الذي كان يذكره علماؤنا أيام الخلافة والحكم الإسلامي واسع وبعيد .

والله ما التقياً ولن يتشابهها حتى تشيب مفارق
الغربان

٧- أما مجلس الأمة فيتكون من مجلس النواب ومجلس الأعيان

وقد نصت **المادة ((95)) فرع ((1))** يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين وبحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي ، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس (...)

والمادة ((80)) على كل عضو من أعضاء مجلس الأعيان والنواب قبل الشروع في عمله أن يقسم أمام مجلسه بما هذا نصها ((أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأحافظ على الدستور... الخ))

٧- وهذا يعرفك بحال أعضاء هذين المجلسين فهم إضافة إلى كونهم قد قبلوا بيان يناط بهم التشريع وأن تشريعهم هذا يمارسونه وفقاً لمواد الدستور كما تقدم في **المادة ((24))** فهم أيضاً يقسمون على الإخلاص

لِلطَّاغُوتِ وَالْحِفَاظِ عَلَى الدِّسْتُورِ ((وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ
يَكْفُرُوا بِهِ))

المادة (84) فرع (2) تصدر قرارات المجلس كل
مجلس من المجلسين بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين
ما عدا الرئيس إلا إذا نص هذا الدستور على خلاف ذلك.

وعلى الأكثرية أيضاً نصت **المادة ((122)) و
المادة ((123))** وغيرهما

فإن الله عز وجل وشرعه ليس بحاكم عندهم ، بل
الأكثرية وفق نصوص الدستور وقد بين الله تعالى حكم
الأكثرية فقال تعالى ((**وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ
بِمُؤْمِنِينَ**)) وقال ((**وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ
يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ
هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**))

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الأكثرية
ضالة ، وماواهم جهنم وبئس المصير في الحديث الذي ذكر
فيه أنه ينادي يوم القيام " يا آدم: أخرج بعث النار... ،ومن
كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعين في النار وواحد في
الجنة "

فسحقاً سحقاً لمن تابع تشريع هؤلاء .

المادة (91) يعرض رئيس الوزراء مشروع كل
قانون على مجلس النواب الذي له الحق بقبول المشروع
أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى
مجلس الأعيان ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلسان
وصدق عليه الملك.

والمادة (126) فرع (1) تطبق الأصول المبينة في
هذا الدستور بشأن القوانين على أي مشروع لتعديل هذا
الدستور ويشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين
من أعضاء كل من مجلسي الأعيان والنواب وفي حالة
اجتماع المجلسين وفقاً للمادة (92) من هذا الدستور
يشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين من
الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس وفي كلتا الحالتين لا
يعتبر نافذ المفعول ما لم يصدق عليه الملك.

فهذه قوانينكم ، أنتم تضعونها بمحض هواكم وتخبركم ، ثم تعظمونها وتتحاكمون إليها . فما أشبهكم بمن قال لهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ((**أتعبدون ما تنحتون ، والله خلقكم وما تعملون**)) . وتعرف من هذه المواد أيضاً أن الأمر كله في التشريع يرجع إلى ملكهم أولاً وأخيراً فإنه لا يصدر أو يقر قانون إلا بتصديقه ، ولذلك فإن جميع القوانين لن تخرج عما يريده ويهواه ، شاءت أغلبية مجلس النواب أم لا تنشأ . ولذلك نصت **المادة (93) فرع (3)** إذا لم ير الملك التصديق على القانون فله في غضون ستة أشهر من تاريخ رفعه إليه أن يرده إلى المجلس مشفوعاً ببيان عدم تصديقه .

- وقد علمت قبل ذلك أنه لا يرفع القانون إلى الملك من أجل التصديق عليه إلا إذا أقره أغلبية أعضاء مجلس النواب ... ومن بعدهم أغلبية أعضاء مجلس الأعيان ...

بل قد علمت فيما تقدم من **المادة (34) فرع (3)** أن للملك أن يحل مجلس النواب كله .. متى شاء .

فإلى الذين يحلمون بتحريم شيء مما حرمه الله ، أو تطبيق حد من حدوده سبحانه عن طريق هذه المجالس الشركية ، نقول: إن طريقكم هذا فضلاً عن كونها شركية كفرية لأنها طريق فيها احترام الدستور الكفري ، وتشريع مع الله من خلال نصوص هذا الدستور . فهي إضافة إلى ذلك طريق مسدودة لا تصل إلى مرادكم ، فعلى فرض أنكم قد حصلت على أغلبية في مجلس النواب ... فإن الأعيان هم رجال الملك وملؤه الذين أطعمهم وسمنهم ورباهم ولم يخرجوا أبداً عن خطه ومنهجه ولذلك نصت **المادة (36)** الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالته .

والمادة (64) حددت أن الملك يختارهم من خاصة عبيده وأوليائه ونصها : يشترط في عضو مجلس الأعيان ... أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : رؤساء الوزراء الوزراء والسفراء والحاليين والسابقون ومن أشغل سابقاً مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدين من رتبة أمير لواء فصاعداً .

- ثم نذكركم بعد هذا كله أنه لو حصل وحققتم شيئاً من ذلك . فليس هذا تحريم الله أو حكمه بل تحريم الطباغوت وتشريعهم وليس واستسلاماً أو انقياداً لأدلة القرآن بل هو انقياداً لنصوص الدستور والقانون .

والله جل ذكره لم يرد منا أن نتابع تشريعاً مشابهاً أو موافقاً لتشريعهم ، أو أن ندين بدين مشابه لدينه ، بل أراد أن نسلم تسليماً مطلقاً لشرعهم ولحكمهم ولدينهم ووحده سبحانه فقال **((وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا يَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاتَّخِذْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ))** فتأمل قوله تعالى **((وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ))** وليس (بمثل ما أنزل الله) قال تعالى **((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيماً))** وهؤلاء النواب المشرعون قد علمت أنهم إنما ينالون سلطتهم التشريعية من الدستور ولا يشرعون إلا من خلال نصوصه ومواده ، فإذا حدث أن أرادت مجموعة منهم التقدم بمشروع قانون تحريم الخمر مثلاً ... فلا بد أن يكتبوا ديباجة المشروع وبين يديه مواد الدستور التي يستندون إليها في تشريعهم لهذا القانون ... لأنهم كما عرفت فيما سلف في المادة (24) فرع (2) إنما يمارسون سلطاتهم التشريعية أو غيرها على الوجه المبين في هذا الدستور ولذلك فلو أنهم ذكروا ألف آية و آية من كتاب الله ، ، ومثلها أحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم تقبل منهم ، ما لم يدعموها بنصوص الدستور تسبغ عندهم على هذه الآيات والأحاديث شرعية قانونية ... فسحقاً سحقاً .

فنصوصهم هي الحاكمة وليست نصوص القرآن والإسلام ... كأن يقولوا : بما أن المادة (2) من الدستور قد نصت على أن (دين الدولة الإسلام) ودين الإسلام يحرم الخمر لقوله تعالى **((إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ))** والنبي صلى الله عليه وسلم قال (كل مسكر حرام) ، وقد نصت المادة (95) فرع (1) من الدستور الأردني على أنه " يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين " وبناءً عليه نتقدم بمشروع قانون لتحريم الخمر أو منعها في الأماكن العامة أو على الخطوط الملكية أو في الفنادق أو حتى في الدولة كلها ...

ثم بعد ذلك مع هذا الكفر البواح والشرك الصراح ...
المخلوط والملبس بهذه الآيات وتلكم الأحاديث ليلبسوا
على الناس دينهم ويخلطوا الشرك بالتوحيد والكفر
بالإسلام، تأتي المراحل التشريعية المعتادة

فيطرح مشروع القانون على اللجنة القانونية في
مجلس النواب لإبداء الرأي فتناقشه وتخرج بتوصيات
معينة ، ثم يطرح للنقاش في جلسات مجلس النواب وبعد
نقاش وأخذ ورد ومعارضة واقتراح وتعديل ، يصوت عليه
فلو فرض أن ذلك المعروض على هذا المجلس كان حقاً
خالصاً صافياً من شائبة الشرك ، فكان آيات وأحاديث
فقط ، تمثل حداً من حدود الله أو أمراً من أوامره ... فهل
يجوز يا أولي الألباب والنهي أن يطرح دين الله على سفلة
الناس وسقطتهم وأرذلهم من الأوباش والفسقة والفجار
والنصارى وغيرهم ، ليناقشوا ويغيروا ... ثم يصوتوا عليه
فتقرر الأغلبية إقراره أو رفضه أو صلاحيته من عدم
صلاحيته ...؟؟؟؟؟؟؟؟

فهل هذا دين الله أم دين الطاغوت ؟

فهل هذا شرع الله أم شريعة الغاب؟

ثم ماذا ...؟ لم ينته الأمر بعد .

بل لا بد من رفعه إلى مجلس الأعيان الذين هم
خاصة الملك من عبيده وأوليائه الذين لا يخالفون أمره ...
ويجري عليه أيضاً عندهم ما جرى عليه في مجلس النواب
- ثم يحال إلى اللجنة القانونية ومن ثم يعرض على مجلس
الأعيان فإن صوتت عليه الأغلبية بعد النقاش والنظر
والتداول ، رفع إلى طاغوتهم (الملك) فإن صدق عليه صار
عندهم ديناً وشرعاً متبعاً يلزم به العباد ، وقانوناً نافذاً
يعمل به في البلاد ... وإنما نال شرعيته وقوته وفعالته
من هذه المراحل كلها ، مع تصديق الطاغوت ، ولم ينالها
من الآيات والأحاديث التي ذكرت محكومة بنصوص
الدستور تابعة له ...

وان رأى الطاغوت رده ولم يوافق هواه ورأى عدم
صلاحيته ، رده إلى المجلس بكل سهولة ويسر ، ولو كان
مدعماً بألف آية وألف حديث فإن له رده مشفوعاً برفضه
كما تقدم .

والكلام في هذا الباب يطول ... وإنما أردنا أخي
الموحد في هذه العجالة :

١- أن نعرفك بسفاهة دين القوم والكفر
إلّمتشعب الذي يحويه ، لتدعو الناس إلى البراءة منه ومن
أوليائه ، كما كان أنبياء الله يسفّهون ويعرون أو ثاب
أقوامهم ، فبيّنوا أنها لا تسمع ولا تبصر ولا تضر أو تنفع أو
تغني عنهم شيئاً ، و أنها لا تستحق العبادة، وبالتالي يدعون
الناس إلى البراءة منها والكفر بها وبأوليائها .

١- وأن نضع بين يديك أمثلة كفرية من دستورهم
الذي يعظمون ، لتحفظها ويسهل عليك دحر شبهات
المجادلين عن هذا الباطل العظيم ، أو المسوغين لذلك
الشرك المبين.

١- وأخيراً لكي يعرف كل أحد حقيقة هذا المدين
المحدث وحقيقة من دان به واتبع دستوره وقدم أحكامه
على أحكام القرآن العظيم ... أو أقسم على احترامه
ونصرته ومولاة أهله . أو شرع من خلاله .. أو قاتل في
سبيله وبذل مهجته وأقنبي عمره وأسهر عينه لحمايته
وحراسيته سواء إكان ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو وزيراً أو
مشرعاً أو قاضياً أو مخبراً أو أمنياً وقائماً ... أو جندياً أو
شرطياً أو سجاناً أو نصيراً أو معيناً أو ظهيراً أو ولياً.

فلا بد لكل امرئ أن يعرف موطن قدميه وأن يحدد
إلّصف الذي يقف فيه والعروة التي يدافع عنها وبواليتها ...
أفي صف الشريعة أم في صف القانون ... أفي صف
التوحيد أم في صف الشرك والتنديد؟!

فإن أول سؤال يسأل عنه من كان في صف
الطاغوت ، أو من أنصار الشرك والقانون هو : ((فيم
كنتم)) أي في أي صف كنتم قال تعالى ((إِنْ الَّذِينَ
تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ
قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ))

وهكذا يحتجون بالاستضعاف كما هو شأنهم دائماً
عندما نناظرهم وندعوهم إلى البراءة من هذا الشرك و
أهله ... يقولون ... الراتب والأولاد ... والوظيفة ...
والتقاعد.

ولكن هل يقبل ذلك منهم في الآخرة ؟ تأمل بماذا
تجيبهم الملائكة : ((قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً
فَتَهَاجَرُوا فِيهَا فَأَوْلَيْنَا مَا أَهْمُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ
مَصِيرًا))

فأبواب الرزق واسعة والذي يرزق النملة والطيور
وسائر الدواب ... ويرزق الكفار وهم يسبونهم ويشركون به
، أيصع عبداً نصر التوحيد وبراء من الشرك والتنديد ؟! إن
الله أكرم الأكرمين ومن ترك شيئاً لوجهه الكريم عوضه
خيراً منه فبادر إلى هذا يا عبد الله قبل أن تندم ساعة لا
ينفع الندم ، فتأتي يوم القيامة عاضاً على يدك تقول ((يا
لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي
لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا)) ((إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ
الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ
* وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَبَتَّبَرْنَا مِنْهُمْ
كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ
عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ)) .

فلا بد من وقفة صريحة واضحة تجاه هذا الدين
المحدث المناقض لدين الله ، إذ لا يكون المرء مسلماً إلا
بالبراءة من الأرباب المتفرقين والكفر بشرائعهم الباطلة
وتوحيد الله الواحد القهار وتعظيم شرعه وحده ...

فهذا هو النفي والإثبات الذي حوته لا اله إلا الله ... إذ
لا يجتمع الكفر والإيمان ... ولا شرك مع التوحيد والإسلام
... كما لا تجتمع الظلمات مع النور ...

((إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْحَيَّةَ وَمَا أَوْاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ))
((إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ
لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
بَعِيدًا)) ((وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا
عَظِيمًا)) ((يَا قَوْمِنَا أَحْبَبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَأَمِنُوا بِهِ
يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِّنْ عَذَابِ الْعِيسِ *
وَمَن لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ
وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ))

وكتب أبو محمد
المقدسي
منتصف شهر رمضان لسنة
1416

مختصر كشف النقاب عن
شريعة الغاب

سجن سواقه

منبر التوحيد والجهاد

* * *

th
th
th
moc.adataq-uba.www//:ptth